المحاضرة الرابعة عشر

مراجعة شاملة : مبادئ الاقتصاد الكلي

الفصل الأول : مفاهيم اقتصادية أساسية و المشكلة الاقتصادية

– علم الاقتصاد : هو العلم الذي يبحث في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة لإشباع الحاجات والرغبات الانسانية الغير المحدودة من السلع و الخدمات بأقل التكاليف الممكنة.

و ينقسم علم الاقتصاد الى فرعين :

– الإقتصاد الجزئي (Microeconomics) : يهتم بدراسة الوحدات الاقتصادية منفردة كسلوك المستهلك وسلوك المنشأة في أسواق السلع وفي أسواق عناصر الإنتاج.

– الإقتصاد الكلي (Macroeconomics) : يهتم بدراسة الاقتصاد على المستوى الكلي (عمل الاقتصاد القومي كوحدة واحدة)، حيث يعمل على دراسة مستويات التضخم و البطالة، والناتج الكلي و الطلب الكلي، والنمو الاقتصادي، بالاضافة الى العديد من الأمور ذات الأثر الكلي.

1. لا يهتم التحليل الاقتصادي الكلي بالموضوعات التالية :
   √ أ- سلوك المستهلك
   ب- مستوى الناتج المحلي و القومي من السلع والخدمات.
   ج- معدل التضخم
   د- معدل البطالة

2. عوائد عناصر الانتاج هي:
   أ- الرواتب
   ب- الأرباح الموزعة
   ج- الريع
   √ د- كل ما ذكر

الفصل الثاني : الحسابات القومية والنمو الاقتصادي

– الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product) GDP : هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية والتي يتم انتاجها داخل الحدود الجغرافية لبلد معين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة .

– هناك ثلاثة طرق يمكن استخدامها لقياس الناتج المحلي الإجمالي والتي تشمل الآتي :

– طريقة الناتج: GDP = مجموع | السعر × الكمية | (و ذلك لجميع السلع والخدمات النهائية)

– طريقة الانفاق: GDP = الانفاق الاستهلاكي الخاص (C) + الإنفاق الاستثماري الخاص (I) + الإنفاق الحكومي (G) + صافي الصادرات (M–X)

– طريقة الدخل: GDP = الدخل المحلي الصافي + اهتلاك الأصول الثابتة + الضرائب غير المباشرة – الإعانات الحكومية الغير المباشرة.

– بعض القوانين الاخرى المستخدمة في حسابات القومية :

– الدخل المحلي الصافي = الأجور + الريع + صافي الفوائد + أرباح الشركات + دخول أصحاب الأعمال الصغيرة.

– الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الاجمالي – اهتلاك الأصول الثابتة

– الناتج القومي الاجمالي = الناتج المحلي الاجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج

– الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل الشخصي

– التمرين 1 : حسب البيانات الاقتصادية الموجودة في الجدول التالي احسب قيمة الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الانفاق الكلي

بنود الانفاق	قيمة الانفاق الريال
الاستهلاكي الخاص(C)	750 000
الاستثماري الخاص (I)	380 000
الإنفاق الحكومي (G)	265 000
الصادرات (X)	250 000
الواردات (M)	122 000

الحل:

– الناتج المحلي الاجمالي = الانفاق الاستهلاكي الخاص(C) + إنفاق الاستثماري الخاص (I) + الإنفاق الحكومي (G) + صافي الصادرات(M–X)

– الناتج المحلي الاجمالي = 750000 + 380000 + 265000 +(250000 – 122000) = 1523000 ريال

– التمرين 2 : الجدول التالي يبين بعض البيانات الاقتصادية لدولة ما استناداً إلى هذا الجدول أجب على الأسئلة أسفل الجدول

البند	القيمة (مليون ريال)
الريع (الإيجار)	200
أجور العاملين	400
ضرائب غير مباشرة	150
إعانات حكومية غير مباشرة	100
المستوردات	240
الاهتلاك في رأس المال	50
صافي الصادرات	100
عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المغادرة من داخل الوطن	150
صافي الفائدة	300
أرباح الشركات	200
عوائد عناصر الإنتاج الوطنية المتدفقة من الخارج	200

1. الدخل المحلي الصافي =

الإيجار + أجور العاملين + صافي الفائدة + أرباح الشركات
= 200 + 400 + 300+200 = 1100 (مليون ريال)

2. الناتج المحلي الاجمالي =

الدخل المحلي الصافي + ضرائب غير مباشرة - إعانات حكومية غير مباشرة + الاهتلاك في رأس المال = 1100 + 150 – 100 + 50 = 1200 (مليون ريال)

3. الناتج القومي الإجمالي =

الناتج المحلي الاجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج =
1200 + (200 - 150) = 1250 (مليون ريال)

– الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (النقدي) : هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً والمباعة في السوق داخل حدود الدولة، والمقاسة بالأسعار الجارية

–الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي) : هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً والمباعة في السوق داخل حدود الدولة، والمقاسة بالأسعار الثابتة

1- القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً والمباعة في السوق داخل حدود الدولة، والمقاسة بالأسعار الثابتة تعرف باسم:

√ أ- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
ب- الناتج القومي الإجمالي الحقيقي
ج- الناتج المحلي الإجمالي الإسمي
د- الناتج القومي الإجمالي الإسمي

2- الفرق بين الناتج القومي الاجمالي و الناتج القومي الصافي يكمن في:

أ- الضرائب الغير المباشرة
ب- المساعدات الحكومية الغير مباشرة
ج- صافي عوائد عناصر الإنتاج
√ د- الإهلاك في الأصول الثابتة

الفصل الثالث : التضخم و البطالة والدورة الاقتصادية

– تعريف التضخم : التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة. ويمكن قياس معدل التضخم باستعمال إحدى الطريقتين :الرقم القياسي لأسعار المستهلكين أو مخفض الناتج المحلي الإجمالي

1– اذا ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) من 140 في سنة 2013 الى 180 في سنة 2014، فإن معدل التضخم في سنة 2014 سوف يساوي:

أ– 25%

ب– 35%

ج– 28.6% ≤

د– 25%

– تعريف البطالة : هي التعطل أو التوقف الجبري لجزء من الأيدي العاملة في المجتمع مع القدرة والرغبة في العمل (و يكون سنهم اكبر من 16سنة وأقل من 65 سنة) . وتقاس البطالة في المجتمع بما يسمى بمعدل أو بنسبة البطالة.

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة الفاعلة}} \times 100$$

– اجمالي القوة العاملة الفاعلة = عدد العاطلين + عدد المشتغلين

– استناداً الى المعلومات التالية، أجب على الأسئلة 2 و 3.

– إذا علمت في اقتصاد دولة معينة، أن عدد العاملين يساوي 420 ألف نسمة وعدد العاطلين عن العمل يساوي 60 ألف نسمة وعدد الأشخاص الذين أعمارهم بين 1 و 15 سنة يساوي 10 ألف نسمة :

2– اجمالي القوة العاملة الفاعلة يبلغ :

أ– 250 ألف نسمة

ب– 800 ألف نسمة

ج– 480 ألف نسمة ≤

د– 250 ألف نسمة

3– معدل البطالة يبلغ:

أ– 13%

ب– 12.5% ≤

ج– 10%

د– 7%

الفصل الرابع : العرض الكلي و الطلب الكلي

– العرض الكلي في المدى البعيد : يعكس العرض الكلي في المدى البعيد الناتج المحلي الاجمالي الممكن أو الكامن أو المحتمل. منحنى العرض الكلي في المدى الطويل هو عبارة عن خط عمودي يعكس الكمية الممكن انتاجها من السلع والخدمات بغض النظر من المتغيرات المحتملة في المستوى العام للأسعار.

– العرض الكلي في المدى القريب : يعكس العلاقة الطردية (الموجبة) بين الكميات المعروضة من السلع و الخدمات النهائية و مستوى العام للأسعار الأسعار، و هو يعكس الناتج المحلي الإجمالي الفعلي. و عليه يكون ميل منحنى العرض الكلي في المدى القريب موجب.

– الطلب الكلي : يمكن تعريف الطلب الكلي بأنه إجمالي السلع والخدمات المختلفة التي ترغب القطاعات الأربعة في الإنفاق والحصول عليها والذي يمثل في نفس الوقت الناتج المحلي الإجمالي (GDP) .

– الطلب الكلي = الانفاق الاستهلاكي الخاص(C) + الانفاق الاستثماري الخاص (I) + الإنفاق الحكومي (G) + صافي الصادرات(M–X)

– دالة الاستهلاك : $C = a + bY$ تعبر عن العلاقة الموجودة بين الدخل (Y) و الاستهلاك (C) و هي علاقة طردية.

– الميل الحدي للاستهلاك (b) : يوضح مقدار التغير في الاستهلاك عندما يتغير الدخل بمقدار ريال واحد. و يمكن حسابه بقسمة التغير في حجم الاستهلاك على التغير في الدخل. و الميل الحدي للاستهلاك أقل من الواحد الصحيح وأكبر من الصفر.

– الميل الحدي للادخار (1–b) : يوضح مقدار التغير في الادخار عندما يتغير الدخل بمقدار ريال واحد. و يمكن حسابه بقسمة التغير في حجم الادخار على التغير في الدخل. و الميل الحدي لادخار أقل من الواحد الصحيح وأكبر من الصفر

– الميل المتوسط للاستهلاك : يمثل نسبة ما ينفق من دخل من أجل الاستهلاك ، و يمكن حسابه بقسمة مجموع الاستهلاك (C) على مجموع الدخل (Y)

– الميل المتوسط للادخار : يمثل نسبة ما ينفق من دخل من أجل الادخار ، و يمكن حسابه بقسمة مجموع الادخار (S) على مجموع الدخل (Y)

1– إذا كان دالة الاستهلاك كالآتي $C = 200 + 0.75Y$ ، فان دالة الادخار (S) هي :

أ– $S = -200 + 0.25Y$

ب– $S = -200 + 0.15Y$

ج– $S = 200 + 0.15Y$

د– $S = -200 + 0.85Y$

– يتحقق التوازن في اقتصاد يتكون من قطاعين (قطاع استهلاكي و قطاع انتاجي) عندما :

1. عندما يكون العرض الكلي (Y) يساوي الطلب الكلي ($C + I_a$)

$$Y = C + I_a$$

2. يتعادل مجموع التسربات مع مجموع الحقن بمعنى، تعادل الادخار (S) مع الاستثمار (I_a)

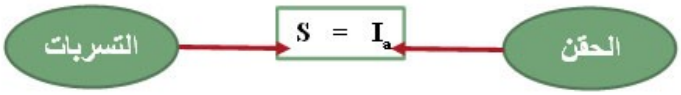

❖ يتحقق التوازن في اقتصاد يتكون من أربع قطاعات عندما:

1. يتعادل الدخل المحلي الإجمالي)العرض الكلي(مع الإنفاق الكلي)الطلب الكلي(. ويمكن صياغته على النحو التالي :

$$Y = C + I_a + G_a + X_a - M$$

2. تتعادل مجموع التسربات مع مجموع الحقن.أي:

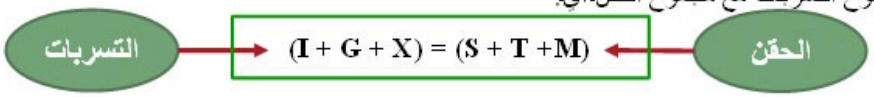

– معادلة الدخل التوازني لاقتصاد يتكون من قطاعين تكون على النحو التالي :

$$Y = \frac{1}{1-b}(C_a + I_a)$$

– حيث أن :

b : الميل الحدي للاستهلاك، (1–b): الميل الحدي للادخار

Ca : الانفاق الاستهلاكي المستقل

Ia : الانفاق الاستثماري المستقل

– و استناداً إلى الصيغة معادلة الدخل التوازني، يمكن كتابة معادلة المضاعف على النحو التالي:

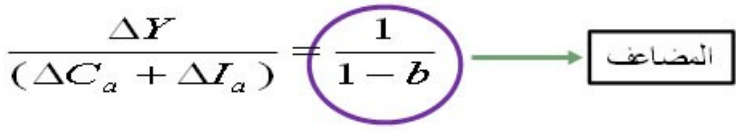

توجد علاقة طردية (موجبة) بين بين الميل الحدي للاستهلاك (b) وحجم المضاعف $\frac{1}{1-b}$ فكلما زاد الميل الحدي للاستهلاك زادت قيمة المضاعف والعكس صحيح. وبالتالي تكون هناك علاقة طردية بين الميل الحدي للاستهلاك (b) و الدخل التوازني (Y) .

توجد علاقة عكسية (سالبة) بين بين الميل الحدي للادخار (1–b) وحجم المضاعف $\frac{1}{1-b}$ فكلما زاد الميل الحدي للادخار انخفضت قيمة المضاعف والعكس صحيح. وبالتالي تكون هناك علاقة عكسية بين الميل الحدي للادخار (1–b) و الدخل التوازني (Y) .

– معادلة الدخل التوازني لاقتصاد يتكون من أربع قطاعات تكون على النحو التالي :

$$Y = \frac{1}{1-b+bt+m_1}(C_a + I_a + G_a + X_a - m_a)$$

– حيث أن :

b : الميل الحدي للاستهلاك، (1–b): الميل الحدي للادخار

Ca : الانفاق الاستهلاكي المستقل

Ia : الانفاق الاستثماري المستقل

Ga :الانفاق الحكومي المستقل

Xa : الصادرات السمتقلة

t : معدل أو نسبة الضريبة على الدخل

ma : الواردات المستقلة

m1 : الميل الحدي للاستيراد

و استناداً إلى الصيغة معادلة الدخل التوازني، يمكن كتابة معادلة المضاعف على النحو التالي:

$$\frac{\Delta Y}{(\Delta C_a + \Delta I_a + \Delta G_a + \Delta X_a - \Delta m_a)} = \frac{1}{1-b+bt+m_1}$$

→ المضاعف

– حسب المعطيات التالية اجب على الاسئلة 1 و 2 و 3.:

إذا كان لديك النموذج الاقتصادي التالي :

C= 50+0.8Y

Ia=200

1– الدخل التوازني يساوي:

أ – 500

ب–200

ج– 1000

د– 1250 ≥

2– قيمة المضاعف يساوي:

أ –5 ≥

ب –2.5

ج – 4

د – 3.5

3– إذا زاد الانفاق الاستثماري المستقل بـــ 60 فما فإن قيمة الدخل التوازني :

أ– ترتفع بمقدار 250

ب– تنخفض بمقدار 350

ج– لم تتغير

< د– ترتفع بمقدار 300

4 – اذا كان لديك اقتصاد يتكون من قطاعين) قطاع استهلاكي وقطاع انتاجي(، إذا ارتفع الدخل التوازني بمقدار 125 مليون ريال نتيجة زيادة الاستثمار بمقدار 50 مليون ريال، فان الميل الحدي للاستهلاك يساوي:

أ– 0.3

ب–0.5

ج– 0.8–

< د– 0.6

ملاحظة : اذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.6 فإن الميل الحدي للادخار يساوي 1 – 0.6 = 0.4

– تشمل مهام البنك المركزي على ما يلي :

– اصدار العملة

– الاشراف على البنوك التجارية

– تنظيم عرض النقود

– قبول ودائع البنوك التجارية

– أدوات السياسة النقدية (الكمية) :

– نسبة الاحتياطي القانوني

– معدل الخصم

– عمليات السوق المفتوحة

– أنواع السياسة النقدية :

– السياسة النقدية الانكماشية : يلجأ البنك المركزي إلي اتباع سياسة نقدية انكماشية أي التقليص في العرض النقدي في حالة وجود تضخم في الاقتصاد ناتج عن فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة تضخمية).

و ذلك بـــ :

– الترفيع من نسبة الاحتياطي القانوني أو

– الترفيع في معدل الخصم أو

– ببيع السندات الحكومية.

– السياسة النقدية التوسعية : يلجأ البنك المركزي إلي اتباع سياسة نقدية توسعية أي زيادة في العرض النقدي في حالة وجود ركود في الاقتصاد ناتج عن انخفاض في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي (فجوة انكماشية).

و ذلك بـــ :

– بالتخفيض من نسبة الاحتياطي القانوني أو

– التخفيض في معدل الخصم أو

– بشراء السندات الحكومية.

– من أهداف السياسة النقدية :

أ– استقرار مستوى الأسعار أي خفض معدل التضخم

ب– الاستخدام الكامل أي خفض معدل البطالة

ج– تحقيق معدل نمو حقيقي يفوق معدل نمو السكان.

د– كل ما ذكر

– مفهوم السياسة المالية : هي مجموعة من الاجراءات والتدابير تتخذها الحكومة من أجل التأثير على أداء الاقتصاد بطريقة غير مباشرة من خلال استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب كأدوات لإحداث هذا التأثير، و ذلك من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية ، المتمثلة في التالي :

– التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية

– النمو الاقتصادي

– تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة

– الاستقرار الاقتصادي أي خفض التضخم والبطالة

– أدوات السياسة المالية (الكمية):

– الضرائب

– الانفاق الحكومي

– أنواع السياسة المالية :

– سياسة مالية التوسعية : تلجأ الحكومة الى اتباع سياسة مالية توسعية في حالة وجود ركود في الاقتصاد ناتج عن انخفاض في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي (فجوة انكماشية)، و ذلك بـــ :

– زيادة مستوى الإنفاق الحكومي أو

– تخفيض معدلات الضريبية أو

– زيادة الإنفاق وتخفيض الضريبة معا.

– سياسة مالية انكماشية : تلجأ الحكومة إلى اتباع سياسة مالية انكماشية في حالة وجود تضخم في الاقتصاد ناتج عن فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة تضخمية). و ذلك بـــ :

– تقليل الإنفاق الحكومي أو

– رفع معدل الضريبة أو

– خفض الإنفاق وزيادة الضرائب معا.

–السياسة..... تشير الى استخدام الضرائب و/أو الانفاق الحكومي لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي:

أ– المالية

ب– التجارية

ج– النقدية

د– السلع العامة

– مبررات قيام التجارة الدولية :

– قانون الميزة المطلقة

– مبدأ الميزة النسبية

– وسائل حماية الصناعة الوطنية :

– التعريفة الجمركية : هي رسوم تفرضها الحكومات على الواردات. حيث يمكن ان تأخذ هذه الرسوم شكل ضريبة معينة على كل وحدة من السلعة المستوردة أو أن تقرض على قيمة السلعة المستوردة ككل.

– نظام الحصص : هو تقييد الكميات المسموح باستيرادها من أي سلعة خلال فترة معينة. و في بعض الأحيان يتم وضع حد معين من الأرصدة من العملة الصعبة لا يمكن تجاوزه في الانفاق على السلع المستوردة.

– مفهوم التنمية الاقتصادية : يختلف مفهوم التنمية الإقتصادية حسب إختلاف المؤشرات المستخدمة. فالبنسبة للمؤشرات الإقتصادية التقليدية، تعني التنمية الإقتصادية قدرة الإقتصاد القومي على تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الإقتصادي.أما بالنسبة للمعايير غير الإقتصادية فالتنمية يجب أن تعني توسيع خيارات جميع أفراد المجتمع في جميع المجالات الإقتصادية، والسياسية، والثقافية ، وتوفير تكافؤ الفرص للجميع

– خصائص الأقطار النامية :

و تتمثل أهم هذه الخصائص في التالي :

– انخفاض مستويات المعيشة

– انخفاض الإنتاجية

– ارتفاع معدلات نمو السكان

– ارتفاع معدلات البطالة

– الاعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي